تعقيب الأستاذ السيد ياسين على بحث
الدكتور ابراهيم العيسوى

السيد الرئيس
السادة الزمـــلاء

١- أتيح لى من قبل فى أحد مؤتمراتكم أن اعلق على بحث ممتاز لأستاذنا الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن ركز فيه على عدد من الجوانب الاجتماعية.

٢- واليوم يتاح لى أن أعلق على بحث الدكتور ابراهيم العيسوى عن تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر.

ومعنى ذلك أن الدراسات الاقتصادية المصرية بدأت تدخل تكوين البناء الاجتماعى فى اعتبارها، حين الحديث عن التنمية الاقتصادية، ليس باعتبارها موضوعا عارضا، ولكن باعتباره تغيرا أصيلا فى هذه العلاقة المتشابكة المعقدة التى تربط ما بين الجانب السياسى والاقتصادى والاجتماعى. وهكذا إذا كان عالم الاجتماع يقرر أنه لفهم المجتمع لابد أولاً من فهم البناء الاقتصادى فإن عالم الاقتصاد اليوم يقرر أنه لفهم الاقتصاد لابد من فهم المجتمع.

٣- والورقة التى دعيت للتعليق عليها اليوم، ورقة ممتازة تثير عديدا من القضايا والمشكلات الخلافية التى مازالت محل جدل بين المؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد.

٤- ولقد كفانا الدكتور العيسوى مؤونة الاجتهاد لتحديد المنهج الذى يتبعه فى التحليل. ولعله تبنى -بشكل لا شعورى- الحل الذى اقترحه جونار ميردال لمشكلة الذاتية والموضوعية. حيث قرر أن **الموضوعية هى أن تعلن منذ البداية ذاتيتك- بمعنى أن تكشف عن منهجك.** وقد فعل ذلك الدكتور العيسوى فى

السطور الأولى لبحثه حين قرر بوضوح أن « الأساس السليم لأى دراسة مستقبلية لاقتصاد مجتمع ما هو دراسة العلاقات الاجتماعية لهذا المجتمع واتجاهات تطورها » .

وبعبارة أخرى نحن أذن أمام دراسة تتبنى التحليل العلمى فى تعرضها للجوانب الاقتصادية وفى تركيزها على التفاعل بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .

وعقب هذا التحديد المنهجى حدد الباحث خطته فى تطبيق منهج على **تحليل السمات الرئيسية** للتغيرات الاجتماعية التى شهدتها مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن ، وما صاحبها من تناقضات وصراعات اجتماعية ، والوجهة الاكثر احتمالا لتطور هذه الصراعات وحسمها .

ولننتقل الآن لمناقشة عدد من القضايا التى تثيرها هذه الدراسة الهامة . وهى هامة لأنها محاولة **تقييمية جادة** للحقبة الناصرية تستحق أن نقف أمام أحكامها طويلا لأنها تبرز على السطح كثيراً من الأفكار المهتزة أو غير المتبلورة لدى عديد من الباحثين والمثقفين المصريين التقدميين حول ما حدث ، طبيعته واتجاهه ونتائجه خذ مثلا "يكم التالية:

« اشتراكية الشكل برأسمالية المضمون »

والورقة لا تقنع بتحليل الماضى القريب ، ولكنها تتعرض لتشريح البنية القائمة ، وتتنبأ أيضا بالمستقبل .

ملاحظات منهجية وموضوعية

١ - غياب كامل للبناء القومى .

- ليس هناك أى اشارة للايديولوجية التى تتبناها كل طبقة من الطبقات التى أشار اليها البحث .
- وليس هناك اشارة الى الايديولوجية السائدة فى كل حقبة وكيف تعبر وتتطور ، وليس هناك اشارة الى الصراع الإيديولوجى ، ولا الى **دور الإيديولوجيا** الدينية .

٢ - ليس هناك أى إشارة للوعى الطبقى لكل طبقة وكيف يمارس عمله فى إذكاء الصراع الطبقى أو فى خموده وجموده .

(اشارة الى كتب بيترجران : الجذور الاسلامية للرأسمالية مصر (من ١٧٦٠ - ١٨٤٠).

٣ - الخصوصية التاريخية لمصر - التسليم - هكذا بغير مناقشة - بنظرية الانتاج الأسيوى ولكن السؤال : لماذا عندنا فقط تعمل هذه النظرية لتفسير المركزية البيروقراطية وتدخل الدولة، ولكن عند غيرنا لم تستطع هذه الخصوصية أن تمنع الانطلاق نحو آفاق الاشتراكية كما حدث فى الصين.

٤ - مشكلة غياب **التعريف الاقتصادى الدقيق** بالطبقات الاجتماعية المختلفة التى تمت الاشارة اليها فى البحث.

خذ مثلا اشارات الباحث (ص ٦ وما بعدها)

- الى **الطبقات والشرائح الاجتماعية** التى ارتبطت مصالحها ارتباطا عضويا بمصالح المستعمر.
- واشار الى طبقات وشرائح أخرى.
- وكذلك اشاراته الى طبقة **كبار الملاك** وطبقة كبار رجال المال والأعمال.
- (الفئات الوسطى والدنيا من السكان)
- (الطبقات البرجوازية الوسطى والصغيرة)
- (الرأسماليون البيروقراطيون.
- (الطبقة العمالية)

وربما كان من الظلم أن نطلب منه أن يتصدى لهذه المشكلة العويصة التى تحتاج الى أبحاث مستقلة، ولكن لا يمكن تجاهل أن غياب التعريف الاقتصادى الدقيق بالطبقات الاجتماعية المختلفة وإن كان يطلق عنان الباحث فى استخدام التوصيفات كما يشاء إلا أنه يصعب المهمة على القارىء وفى نفس الوقت لا يمكن الحكم على سلامة التحليل وصواب الاستنتاج بغير هذا التعريف الاقتصادى الدقيق.

٥ - تطبيق للنموذج الطبقى - السياسى الجامد - أو يحاول استخلاص نوعية الاتجاهات السياسة والايديولوجية للقادة السياسيين بالرجوع الى اصولهم الطبقية (الضباط ص ١٧) الأحرار وقصة البورجوازية الصغيرة والطبيعة الوسطية - والتوازنية - هذه النظرية التبسيطية المخلة لا تفسر لنا التباينات

الايديولوجية والسياسية الهامة للضباط الأحرار بالرغم من خلفيتهم الطبقية الهامة.

- ومن ناحية أخرى قد يكون **الطابع الوسطى والتوازنى** سمة حقيقية للفكر السياسى وللسلوك السياسى للجنة الحاكمة المصرية، ولكن قد يرد هذا الطابع الى أسباب متعددة ومتنوعة، وليس بالضرورة لأصولهم الطبقية.
- مثلا سيادة هذا الفكر التوازنى فى كثير من بلاد العالم الثالث - لماذا؟

ومحاولة الفكر الماركسى فهم طبيعة وسلوك الفئة الحاكمة فى هذه البلاد - **نظرية طريقة النمو اللارأسمالى ... (٤)**

هل هناك طبقات اجتماعية خائنة بطبيعتها، وطبقات اجتماعية ثورية بطبيعتها؟

لا يتردد الدكتور العيسوى فى نعت الطبقة الرأسمالية المصرية ليس فقط بأنها **طفيلية ومستهلكة وتابعة** ولكن بكونها أيضا **خائنة**.

وفى مقابل هذه الطبقة الخائنة هناك طبقة أخرى مرشحة لتولى القيادة هى **الطبقة العاملة** (اذا توفرت شروط معينة لاشتداد ساعدها - زيادة وعيها بطبيعة متناقضات المرحلة - تطور الوعى من **وعى ثقافى** الى **وعى سياسى** - نشاط المثقفين الثوريين).

وهذه الطبقة العاملة - وان كان الدكتور العيسوى لم يصفها هكذا وانما يمكن ببساطة شديدة استنتاجها - **هى الطبقة الثورية** التى تقف على طرف نقيض من **الطبقة الخائنة**.

والسؤال هنا: هل هناك طبقات خائنة بطبيعتها وطبقات **ثورية** بطبيعتها؟

وفيما يتعلق بالشق الثانى من السؤال نجد أن الأدبيات الماركسية التقليدية تتحدث عن **الطبقة العاملة** باعتبارها طبقة ثورية بطبيعتها؟

واذا كان هذا كان يمكن أن يصدق على المراحل الأولى من الثورة الصناعية حيث اشتد الصراع الطبقى لاعتبارات تاريخية نعرفها جميعا، فهل يصدق ذلك الآن فى الرأسمالية فى مرحلتها المتأخرة

وهل يصدق هذا الوضع فى مصر؟

بل أن بعض الدراسات الماركسية الحديثة تتحدى المقولة اصلا على اساس أنه ليس هناك **طبقات ثورية بطبيعتها)**

أن الانفجار الثورى يفترض لقاء بين الأزمة التى تجابه مجتمعا فى حالة اضطراب شديد، واكتساب الوعى الطبقى. لطبقة مقهورة فى لحظة صعودها الطبقى. وهى لحظة تاريخية فريدة، ومرحلة حاسمة تقسم المجتمع فجأة الى طرفين متناقضين).

فالموقف والطابع الثورى للطبقة، بوزجوازية كانت أو **بروليتارية** إنما هما مؤقتان ومحددان تاريخيا.

خلاصة: ليس هناك طبقة ثورية بطبيعتها، وإنما بمحض الصدفة.

فى ضوء هذا التحليل، يجوز أن نطالب الدكتور العيسوى بتنمية أفكاره حول:

- احتواء الطبقة العاملة المصرية فى الاطار البورجوازى.
- وحول تدقيق اكثر للشروط الثورية التى يمكن لهذه الطبقة فى ظلها أن تحول من **طبقة خاضعة الى طبقة ثورية.**

وكنت اتمنى أخيرا لو وسع الدكتور العيسوى من إطار توصيفه للطبقة الرأسمالية الراهنة سعيا وراء الوصول الى تحديد أدق للمشكلات التى تواجهها. وهى مشكلات جسيمة، وذلك من خلال تبنى اطار متعدد الابعاد. وقد أعجبنى اطار اقترحه - فى سياق مختلف الفليسوف الالمانى هايرماس. وهو يحلل أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة فى تركيزه على أربع انماط من الأزمات تواجهها الطبقة الرأسمالية.

الأزمة الاقتصادية
أزمة العقلانية
أزمة الشريحة
أزمة الواقعية

اقنع بالاشارة اليها، وهو يرد على الاطار المتعدد الجوانب لنرى كيف يمكن أن يحتوى الظاهرة فى شمولها وتعدد جنباتها.

- وليس هناك اشارة الى الايديولوجية السائدة فى كل حقبة وكيف تعبر وتتطور، وليس هناك اشارة الى الصراع الإيديولوجى، ولا الى **دور الإيديولوجيا** الدينية.

المناقشات

أولا : بحث الدكتور على نصار

١ — اشار البعض الى أن التصورات والتقديرات التى وردت با بحث ينقصها ايضا النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى يمكن أن يتحقق فيه . فلا يجوز رسم أى سيناريو للمستقبل دون ان يلازم ذلك التعرض للاطار الاجتماعى الذى يساعد على تحقيقه . ومن هنا فان التساؤل الذى ظل مطروحاً هو: هل يمكن لهذه التقديرات الرقمية ان تتحقق فى نموذج التنمية السائد الآن أم لا يمكن .

٢ — عند الكلام عن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية تساءل البعض هل المقصود بذلك الاستراتيجية التى يدعو لها البنك الدولى ؟ والتى تهدف الى اشباع الحاجات الاساسية لافقر ٦٠٠ مليون نسمة من سكان العالم ؟ ثم من الذى يحدد الحاجات الاساسية ؟ وهل تحددت على أساس بيولوجى ، أم اجتماعى ، أم انتقائى ؟ وما هو دور الفقراء المستهدفين أصلا بهذه الاستراتيجية فى صياغة اهدافها ؟ . وما هى علاقة نمط الاستهلاك بنمط القيم ؟ وهنا طرح البعض فكرة تحديد هذه الاحتياجات على اساس اجتماعى يرتبط بالموارد المتاحة ويجردها من طابعها الشخصى و يربطها باستراتيجية التنمية المستقلة .

٣ — اثارت الارقام الواردة بالبحث الكثير من التعليقات والجدل ، ولكن البعض اشار ان القضية ليست قضية أرقام وانما قضية فكر جديد للفكر الذى يتردد الآن . ان المسألة هنا تتمثل فى محاولة وضع تصورات ، انطلاقاً من واقع مادى واجتماعى معين ، بهدف استشراف صورة المستقبل على أساس الحركة الدنيا للانتقال الى وضع أفضل . والتساؤلات التى طرحها الباحث ليست الا استفتاء لتحديد معالم السيناريو .

٤ — أشار البعض الى أن رقم الاستثمار الوارد فى السينار يو الذى حددته الدراسة بحوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى يعتبر رقما ادنى بكثير من المطالب السائدة الآن فى العالم الثالث . وطبقا للوثيقة التى قدمتها مجموعة الـ ٧٧ للجنة التحضير ية فى الامم المتحدة الى تحضر لاستراتيجية عقد التنمية الثالث ، فان البلاد المتخلفة يجب ان تستهدف نسبة استثمار لا تقل عن ٣٠٪ من الدخل القومى ، وانه بدون هذه النسبة لا يمكن ان تكون هناك تغيرات محسوسة وجذر ية فى أوضاع هذه الدول .

ثانياً — بحث الدكتور ابراهيم العيسوى :

١ — اشار البعض الى أن النتائج التى توصل اليها الباحث كان يفضل ان تكون مدعمة بالاحصاءات حتى يمكن أن ترتفع درجة البرهنة على هذه النتائج . و بالرغم من ان البحث قد انصب على دراسة الوضع الطبقى فى مصر ، واشار الى الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، الا انه من الملاحظ غياب التعر يف الذى استند عليه لتحديد مفهوم الطبقة ومفهوم الشريحة الاجتماعية .

٢ — كما اشار البعض الى انه لا توجد فى البحث اية اشارة عن الايديولوجية التى تتبناها كل طبقة من الطبقات التى اشار اليها الباحث ، ولا توجد اشارة ايضا الايديولوجية السائدة فى كل حقبة من الحقبات التى غطتها الدراسة ، وكيف تتغير وتتطور ، ودور ذلك فى العلاقات القائمة بين الطبقات . ونفس الشئ يمكن أن يقال عن غياب الكلام عن باقى مكونات البناء الفوقى .

٣ — اشار الباحث الى أن النظام السائد فى الستينيات كان هو « رأسمالية الدولة القائدة » ، بينما أن النظام الذى ساد فى السبعينيات كان هو « رأسمالية الدولة التابعة » . وهنا اشار البعض الى ان اطلاق مصطلح « رأسمالى » على كلا الفترتين ربما يطمّ الفروق الجوهر ية التى كانت قائمة بينهما . وبهذا نحن نتغاضى عن الامكانيات الكبيرة التى قدمها النظام أو كان من الممكن أن يقدمها فى فترة الستينات ، رغم الانتقادات والانكسارات التى مر بها .